الاقتصاديات العربية والتشريع

مجلة اسبوعية تبحث

في الشؤون التجارية والمالية والصناعية والزراعية التي تهم الاقطار العربية

تصدرها

شركة المطبوعات العربية المحدودة

يشترك في تحريرها وموآزرتها نخبة من مفكري الاقطار العربية

رؤساء التحرير: فؤاد صالح سابا بكلوريوس تجارة وعضو في جمعية المحاسبين وفي الجمعية الاقتصادية الملكية. (المحرر المسؤول)

عادل جبر، اقتصادي

المدير: توفيق فرح

مكتب الادارة: بناية جمعية التوراة. القدس. فلسطين

صندوق البريد ٢٦٨ — تلفون ٢٩٥

الاشتراك السنوي: ليرة فلسطينية في فلسطين وشرقي الاردن و ليرة ومئتا مل (٢٤ شلنا) في باقي الاقطار

في فلسطين وشرقي الاردن	في القطر المصري والسودان	في العراق	في سوريا ولبنان
القدس. بناية كونوت. شارع يافا	القاهرة ٥٥ شارع ابراهيم باشا	بغداد. شارع النهر. خان الخضيري	بيروت. السادة اشقر وقربان
ص. ب ٢٦٨ تلفون ٢٩٥	ص. ب ٢٦١ تلفون ٥٢٢٦٢	ص. ب ١١٢ تلفون ٧٩٧	شارع البوسطة ص. ب ٩٢٩

السنة الثانية العدد ٢٠ الاربعاء في ٤ تشرين الثاني ١٩٣٦ و ١٩ شعبان ١٣٥٥

ملاحظات وخواطر

كماليات:

يعد الزينة قوم من الكماليات، ويعنون بذلك ان الانسان يستطيع الاستغناء عنها. فهي في نظرهم تأتي بعد الحاجيات اللازمة للقيام بأود الجسم من مطعم ومشرب وعلاج ونحو ذلك. وقد فات هؤلاء ان التزين قد سبق الملبس، اذ عرفه الانسان الاول وتهافت عليه قبل كل شيء آخر فاستعمل الوشم والادهان، وجمل رأسه بريش الطيور قبل ان يفكر بالثياب طلباً للدفء. ولا نزال حتى ايامنا هذه، في الامم المتاخرة من يوثر قلائد من الخرز البراق، وخرقا من نسيج زاهي اللون، على التبر والعاج.

وما ذلك الا لان تصفيف الحاجات، درجات ومراتب، امر اعتباري خاضع لعوامل نفسية لا دخل لقيمة الاشياء فيه.

فلا عجب اذا ما رأينا من سيداتنا من تسأل بتلهف عما سيكون مصير هذه الكماليات، واغلبها اجنبي، يصنعه الاجانب ويتعاطى بيعه الاجانب. وهل يطول امر حرمانهن من الزينة وادواتها، و (المودة) وافانينها ؟.

وقد كفانا مؤونة الرد على هذا السؤال جماعة من ذوي الهمة والنشاط، يسعون السعي الحثيث لفتح اماكن وطنية، تحت اشراف اساتذة من اهل الخبرة والذوق، يتعهدون بسد قسم كبير من هذه الكماليات الحاجية، ان صح التعبير. فما على سيداتنا الملحات الا الانتظار ولو قليلا.

والآن وقد تطور جهادنا في سبيل اعلاء شأن الوطن العزيز، ونشطت سيداتنا واوانسنا الى شد ازر الرجال في نضالهم بعد ان اظهرن ما كمن في نفوسهن من الغيرة والتضحية في اكثر ميادين العمل فاننا لنرجو ان يتسلمن

زمام الدعوة الى المنتجات العربية ، والعمل العربي ، وان يحرصن الحرص كله على السهر على ذويهن من ان يهنوا ويضعفوا امام مغريات الاجانب والدخلاء ، فلا يسمحن بان تزل بهم الاقدام فيقعوا في مخالفة ما تقرره الامـة ، أو يخرجوا عليها علناً او خفية . ومن اولى بهذه المهمة المقدسة منهن ، وهن من علمنا وخبرنا في صلابة العزيمة وقوة الايمان !.

الزينة الضارة :

ولعل من الخير ان نذكر هنا بعض انواع التزين الضارة كالاصباغ والمساحيق وتزجيج الحواجب على الطريقة التي جرت عليها السيدات بسائق المحاكاة وغريزة التجمل . ولو علمت سيداتنا ما هي العقاقير التي اولعن بها ومم تتركب لكرهن رؤيتها فضلا عن استعمالها وبذل اثمانها الغالية !

فالمساحيق ، اعاذنا الله من اضرارها ، يدخل في تركيب الابيض منها اكسيد الرصاص ، وهو سم بطيء المفعول ، اذا افرط في استعماله لا تلبث بشرة الوجـه ان تظهر عليها نكت سوداء لا تكاد ترى بالعين المجردة في بدء امرها لكنها تنمو وتتكاثر ، ويتأكل الجلد بسببها ، وتتصلب بشرة الوجه ، شيئاً فشيئاً ، لانسداد مسامهـــا . ثم تهجم الامراض والآلام . . .

وما السوائـل التي تستعمل في غسل الشعر او مسح الوجه وتطريته Lotion الامركبات اساسها الكحول الممزوج ببعض العطر الصناعي المستخرج من الفحم الحجري. واول ما تفتك هذه السوائل ،بالشعر اذ يسرع اليه الشيب ثم يتناثر شيئاً فشيئاً وتكون عاقبته الصلع .

وقد يطول بنا البحث اذا استقصينا جميع الوسائل المتبعة في التزين كتزجيج الحواجب بالنتف وما شاكل ذلك من الاعمال التي تشوه الوجه وتضر بالجسم فلنكتف بهذا المقدار.

فاذا اردنا توقي هذه الآفات فلنستعمل المواد الطبيعية كالماء القراح والصابون المصنوع من زيت الزيتون النقي ، ولندهن بالزيت ، واللبن ، ونفرك البشرة بعصير بعض الفواكه ، ومذاب بعض الاملاح وما اشبه ذلك .

وتعريض الجسم للهواء الطلق والشمس اللطيفة باعتدال هو خير وسيلة لتجميله وحفظ حيويته . وبذلك نحول دون تسرب اموالنا الى جيوب المواشط الاجنبيات ، وخزائن المصانع الغريبة التي لا تفتأ تتفنن بالاعلان عن منتجاتها الفتاكة طمعاً بابتزاز اموالنا .

ميناء يافا

لا مشاحة في ان ميناء يافا من اقدم موانئ فلسطين واهمها . وقد حافظت على مكانتها قروناً طوالا كانت خلالها الصلة الوحيدة بين قطرنا والاقطار النائية ، فضلا عن القريبة ، في الشرق والغرب . فمنها كانت تفد عشرات الالوف كل عام ، لزيارة الاماكن المقدسة ، ومشاهدة آثارها الخالدة . واليها كانت تقصد القوافل المحملة بالمتاجر الشرقية المختلفة ، تخترق الصحارى والقفار لتحط رحالها فيها ، ثم تقفل مثقلة ببضائع الغرب وهكذا دواليك .

وعلى الرغم من حرمانها المراسي الصناعية كالتي جهزت بها بعض الثغور الاخرى في مصر وسوريا ، لترد عنها عادية الانوآء وهجمات الامواج والعواصف ، فانها لا تزال قائمة تؤدي مهمتها رابطـة الجأش ثابتة العزم امام حملات الرياح وصدماتها المتوالية ولئن حرمت من المزايا الطبيعية والصناعية

التي ينعم بها غيرها من الموانئ ، فان الله خصها بجيل من البحارة الاشداء ، حذقوا مهنتهم ، فاصبحوا يُضرب بهم المثل في الجرأة ، والاقدام ، وخفة الحركة ، يغالبون ثوران الطبيعة في معظم ايام السنة فلا ينهزمون .

هذه الميناء العظيمة ، يقوم اليهود بمحاولات سخيفة للقضاء عليها ، وعلى ابنائها الشجعان انتقاماً منهم لانهم ابت عليهم وطنيتهم الا مشاطرة اخوانهم في الاضراب العام ، والتسابق في ميدان التضحية . فنرى الجمعيات الصهيونية تنشر دعاية واسعة ، بالسر تارة ، والعلن اخرى ، لتحول دون تفريغ البضائع التي ترد الى التجار اليهود وغير اليهود ، في ميناء يافا . ويهدد بنك انكلو فلسطين اليهودي ، عملاءه الذين يشذون عن هذه الخطة المدبرة بحرمانهم من كل التسهيلات المالية ، والمساعدات النقدية . ومثل هذا يصدر عن وكلاء البواخر الاجنبية من اليهود الذين يحولون دون رسو السفن في يافا ، ويحضون على تفريغ مشحوناتها في حيفا لا لسبب سوى النكاية .

ولسنا نستغرب صدور مثل هذه الاعمال من اليهود فانهم ما فتئوا منذ وطئت اقدامهم ارض فلسطين يسعون لاستخلاص هذا المرفق الاقتصادي من ايدي اهله العرب بكل ما أوتوا من خبث ودهاء فلم يفلحوا الان عمالهم لا يصلحون للعمل في هذه الميناء القاسية بخلاف حيفا ومرفئها الامين الذي اصبح يعج برجالهم وزوارقهم . ولكن الغريب ان تسكت الحكومة على مثل هذه الاعمال ، بل تشجع اليهود على المضي بالعبث بمسائل حيوية ، من شأنها إثارة الخواطر واضطراب حبل الامن لا سيما بعد ان انتهى الاضراب وعادت المياه الى مجاريها .

قد تعتذر الحكومة ببعض العذر ، لسماحها بانشاء مرفأ تل أبيب في ظروف استثنائية كالاضراب حباً بتسهيل وصول المواد الغذائية لسكانها المحصورين اذ ذاك . ولكن الاجراءات الموقتة يجب ان تقف ، والمنشئات الاضطرارية يجب ان تهدم وتزول حالما تزول اسبابها .

ولا تجهل الحكومة ان صك الانتداب لا يجيز لها ان تسمح بحدوث ما يمس مصالح العرب او يزعزع مركزهم الاقتصادي . وكفى البلاد ما خسرته بسبب سياسة المحاباة ، من المرافق الاقتصادية التي اختص بها اليهود ، وحرم منها العرب كاختصاص روتمبرغ للكهرباء ، وكامتياز البحر الميت . فضلا عن الامتيازات العديدة التي يتمتعون بها في حماية مصانعهم على حساب المكلف العربي .

وكالات شركات الملاحة :

لو رجعنا قليلا الى السنوات التي سبقت الحرب الكبرى ، لرأينا ان اكثر المرافق التجارية كانت بيد العرب من ابناء البلاد ، كوكالات البواخر الاجنبية التي كانت تعمل في الموانئ الفلسطينية لنقل الركاب والبضائع من اوربا واميركا وغيرهما من القارات الاخرى واليها ، وكوكالات اعظم المصانع الاجنبية ، والمتاجر وشركات التأمين . . . ولكن الغرباء الذين وفدوا على البلاد لم يلبثوا ان طمعوا بانتياش هذه المرافق من ايدينا ، فبذلوا في سبيل ذلك كل وسيلة ، وطفقوا يستولون عليها الواحد تلوا الآخر حتى نصبح عيالا عليهم في جلب كل شيء من الخارج ، او نقله من الاسواق الاجنبية واليها بواسطتهم .

ولا يزال بيننا من يذكر بالخير ذلك الزمن الذي كان يتولى فيه وكالات بواخر برنس لاين ، واللرمان ، وموز ، امثال المرحوم نخله بيروتي ، ووكالة البواخر الروسية امثال السيد عيسى سموري ووكالة البواخر النمسوية امثال السادة منطورا واولاده ، ووكالة البواخر الايطالية ، امثال السادة الونصو واولاده ، ووكالة البواخر الانكليزية امثال المرحومين سليم كسار واولاده ، وكثير غيرهم دع عنك من كانوا يديرون بمهارة شؤون البواخر الفرنسية والالمانية والامريكية من ابناء العرب الذين كان عليهم المعول في مساعدة الوكلاء الاجانب انفسهم .

اما اليوم فقد استحوذ اليهود على اكثر وكالات هذه الشركات وحرموا منها ابناءها النشيطين ممن ذكرنا. ومثل هذا يقال عن الشركات الاخرى التى كانت تورد معظم المواد التي تستنفدها البلاد ، كالسكر والارز ، والبترول والفحم الحجري ، والاقشة ومواد البناء وغير ذلك مما يطول بنا تعداده . فان وكلاءها كانوا في الغالب من اهل البلاد العرب ، يساعدهم في اعمالهم جمع كبير من الموظفين الثانويين والعمال .

هذه الحقوق التي فقدناها ، او اغتصبت منا ينبغي ان تعود الينا لان الانصاف والعدل يحكمان بها لنا دون غيرنا. لا سيما ونحن جمهرة المستنفدين للبضائع المستوردة واكثرية العملاء لتلك الشركات . فاذا امتنعت هذه الشركات عن النزول على ارادتنا انصرفنا بكليتنا عن التعامل معها واهملنا سلعها ومنتجاتها .

ولعل من المفيد في هذا الباب ، ان يتضافر تجارنا ومستوردو حاجاتنا ، والمهتمون بوسائل النقل منا ، على تأليف الشركات التجارية او التعاونية في كل من الانتاج والمبادلة والاستنفاد وبذلك يكونون قوة لا يستهان بها في الدفاع عن مصلحة الجمهور ورد حقوقه اليه .

سوق الكريب فروت

في انكلترا

اصاب سوق الكريب فروت في الولايات المتحدة كساد في الماضي الا ان بعض هذا الكساد زال عندما انخفض مقدار الوارد من الثمر . فاذا زاد الوارد في موسم الشتاء على ٢٠،٠٠٠ او ٣٠،٠٠٠ صندوق اسبوعيا فينتظر عندئذ هبوط السعر طبعاً جريا على نظام العرض والطلب بقطع النظر عن صنف الثمر وجودته . وهذا الحكم يصدق ايضاً على غير الكريب فروت من الاثمار . اضف الى ذلك المنافسة التي يلاقيها الكريب فروت في بلاد الانكليز من الاثمار الاخرى .

وكان الكساد في اسواق المدن الشمالية مثل لفربول وغيرها ابرز منه في لندن ، حتى ان كميات كبيرة اعيد شحنها من لفربول الى لندن لتباع فيها . ولا يرجى حصول تحسن في السوق الا اذا انتظم الوارد من البلاد المصدرة للثمر وخصوصاً فلسطين التي لم يقل الصادر منها لبلاد الانكليز من الكريب فروت عن ٤٨،٠٠٠ صندوق اسبوعياً وذلك يزيد على الحد اللازم كثيراً وخصوصاً اذا علمنا ان مقداراً كبيراً من هذا الثمر يرد لبلاد الانكليز من غير فلسطين . وقد اصبحت فلسطين نظراً لاطراد تقدم الزراعة فيها من البلاد المهمة في تصدير الاثمار الحمضية وكان لذلك تاثير كبير على الموقف العام لتجارة الاثمار الحمضية في العالم . ومع شيوع استعمال الكريب فروت في اوروبا شيوعا مدهشاً في السنوات الاخيرة الا ان ما يستهلك من الثمر لم يزد مقداره لحد يوازي زيادة المحصول منه . وازدياد المحصول غير مقصور على فلسطين اذ قد تناول مصر وجزائر الهند الغربية وشرقي افريقيا وجنوبيها وكوبا . وهناك عدا هذه المصادر الولايات المتحدة التي يرد منها لبلاد الانكليز مقدار كبير ليس من اثمارها فقط بل من الاثمار الواردة لها ايضاً من بورتوريكو وجاميكا وغيرها .

ويصعب تعيين الشهر الذي يكثر فيه ورود الثمر لبلاد الانكليز نظرا لتعدد المصادر التي يرد منها ، ولذلك نرى موسم الكريب فروت يشمل شهور السنة كلها فلا يمتاز منها شهر على آخر . وهذا الشمول يصدق على جميع انواع الاثمار الحمضية ولا يختص بالكريب فروت فقط .

وهناك امر جدير بالذكر وهو ان الولايات المتحدة وان تكن اعظم البلاد تصديرا للاثمار الحمضية الا ان نسبة ما تصدره لبلاد الانكليز من مجموع الوارد اليها قد هبط تدريجياً من ٧٨ بالمئة في سنة ١٩٢٩ الى ٢٩ بالمئة سنة ١٩٣٥

وللولايات المتحدة منافس شديد في اسواق بلاد الانكليز للاثمار الحمضية وهو ولايات افريقا الجنوبية ولا سيما في موسم الشتاء من كانون الاول لغاية آذار . ولا تكتفي هذه الولايات بشحن الاثمار الطريئة ، بل تصدر ايضاً في هذا الفصل كميات من الكريب فروت المكبوس بالقطر . ونظراً لوفرة الوارد من الاثمار الحمضية من جزائر الهند الغربية لبلاد الانكليز في موسم الشتاء ، واعفاء كل ما يرد من الرسوم الجمركية ، وكثرة الوارد من فلسطين باجور شحن زهيدة ، لا يؤمل ان يجد تجار الاثمار الحمضية في الولايات المتحدة ما يشجعهم على توسيع هذه التجارة في بلاد الانكليز . ويجب ان تعتبر فلسطين من وجهة الاثمار الحمضية اعظم منافس للولايات المتحدة في اسواق اوروبا . وهناك ما يدل على ان الموقف في المستقبل سيزداد خطورة .

ان الجانب الاعظم من برتقال فلسطين للموسم الماضي قد شحن لبلادالانكليز . اما المانيا فنظرا لمشكلة تبادل العملة فيها اصبح شحن الثمر اليها صعبا جداً ان لم يكن مستحيلا تقريبا . وهذا النظام لم يقلق تجار الاثمار الحمضية بفلسطين فقط بل ازعج التجار الاميريكان ايضاً . وهذه الصعوبة في تبادل العملة يجد التجار مثلها في بلاد اسكندنافيا ولذلك كان الوارد اليها قليلا ، ولا ينتظر ان تزداد حصة فلسطين لتعدد المصادر التي يرد منها الثمر اليها .

ولحجم الثمر اهمية عظيمة ، فالثمرة الكبيرة الحجم غير مرغوب فيها لا في بلاد الانكليز ولا في بلاد اوروبا الشمالية . وقد تبين ان

تصريف الثمر الكبير الحجم بسعر مرض لم يكن دائماً امرا سهلا . وقد ساعد سعر الكريب فروت الصادر من فلسطين على توسيع مدى اسواقه في اوروبا . وقد بلغ ثمن الحبة منه في بلاد شمالي اوروبا من ٤ — ٦ سنت وهو ثمن معتدل قد استرعى انظار الناس وحملهم على الاقبال على الثمر . فلوكان الثمن اعلى من ذلك لكان اقبال الناس عليه ضعيفا .

وقد ازداد المزروع من اغراس الأثمار الحمضية ازدياداً عظيماً في فلسطين في خلال السنوات الخمس الماضية . والمعتقد ان المحصول من البرتقال قد يبلغ بعد خمس سنين ١٨ او ٢٠ مليون صندوق ، ومن الكريب فروت ٢/٢١ مليون صندوق . وهنا لايسع الواحد منا الان يسأل اين يكون تصريف هذه الكميات ؟ والظاهر ان اصحاب البيارات بفلسطين يعتقدون أن الاسواق ستتهيأ للثمر مهما بلغ محصوله . وقد سئل احدهم مرة كيف يستطاع تصريف هذه الملايين ، وما هو تدبيركم لها ؟ فاجاب بقوله ، « قد حرنا في امرنا في الماضي لما بلغ المحصول مليوني صندوق ، على انا قد تمكنا بعد ذلك من تصريف سبعة ملايين صندوق » .

ان شاحني الأثمار الحمضية بفلسطين ينقسمون الى فريقين معروفين عرب ويهود . ولكل منهما نظريات خاصة في كل ما يتعلق بتجارة الأثمار الحمضية . وقد بدت منذ زمن بعيد بوادر التعاون في العمل عند فريق كبير من اصحاب البيارات اليهود . اما العرب فالتعاون عندهم من هذه الناحية مفقود تقريباً ومما لا شك فيه ان اصحاب البيارات من العرب لا يعدلون عن اتباع الاساليب التي درجوا عليها في التعبئة والشحن الا بعد ان يمنوا بخسارة مالية قد تضطرهم الى اتخاذ اساليب عصرية . وقد اشتهرت بفلسطين الشركة التعاونية « باردس » ولكن حصل قبل بضع سنين ان تنحى مديرها عن العمل والف شركة جديدة باسم « يافا اورانج سنديكات » وقد تفوقت هذه الشركة على شركة باردس ونجحت في منافستها نجاحا كبيراً .

اما بخصوص التعبئة فالمعروف ان كلفتها عند اليهود تزيد على مثلها عند العرب . وحجة العرب في عدم اجراء التعبئة في محل مركزي عام مجهز بالآلات كالذي عند اليهود ، هي ان مركزاً كهذا مهما بلغ تنظيمه « لا يغير صنف الثمر . فانتخاب الثمر في ارض البيارة وتعبئته هناك بواسطة خبراء أسهل منه في اي محل آخر ومثله تنظيما » .

اما معدل ثمن ما يكفي من الثمر لتعبئة صندوق واحد فهو ٣ شلنات عند العرب يضاف اليها ٣ شلنات اخرى كلفة القطف والتعبئة والشحن . اما عند اليهود فالكلفة اعلى من ذلك نظراً لزيادة نفقة التعبئة .

والاتجار بالأثمار الحمضية فيه الشيء الكثير من المضاربة شان الاتجار في جميع اصناف الأثمار الطريئة . وكثيراً ما تؤدي هذه المضاربة الى تحمل خسائر جسيمة .

ولا يبعد عندما يزداد مقدار المحصول من الأثمار الحمضية بفلسطين ان يعدل التجار عن العادة المتبعة عندهم حتى اليوم وهي مشترى الثمر قبل ان يتم نضجه ، وعن عادة التسليف عليه ، او ان يدخلوا على هذا التعامل تعديلا جوهرياً . ثم ان انتقاء الأثمار المعدة للشحن سيزداد دقة وعناية كلما زاد المحصول .

يحاول التجار في فلسطين اليوم ان يحملوا حكومة بريطانيا على الغاء الرسم الذي تفرضه على الأثمار الحمضية الواردة لبلادها من فلسطين ، ولكن لا ينتظر ان ينجحوا في مسعاهم هذا لان حكومة بريطانيا منتدبة فقط على فلسطين ولا تزيد علاقتها بها على ذلك .

(ملخص عن تقرير دائرة الزراعة في الولايات المتحدة)

صناعة الصابون في سوريا

بقلم السيد باسم فارس ، استاذ الاقتصاد والسياسي في الجامعة الاميركية في بيروت

— ٢ —



أسباب تأخر صناعة الصابون في سوريا .

مما سبق نرى جليا ان صناعة الصابون كانت في تأخر مستمر طوال السنين التي تلت الحرب العالمية سوى ما نراه من انتعاش محسوس خلال سنة ١٩٣٥ . واذا تمسكنا بالتقدير الذي يحد مقطوعية سوريا السنويـة بنحو ثمانية آلاف طن لوجدنا ان انتاج المعامل والمصابن ناهز تسعة آلاف طن في سنة ١٩٢٤ اذ زاد الصادر على الوارد من صابون الغسيل ٨٥٦ طنا . ثم اطرد النزول في رقم زيادة الصادرات على الواردات فبلغ ٢٥٤ طنا خلال سنة ١٩٢٧ وانعكست الآية في السنة التي تلتها فزادت الواردات على الصادرات ٥٤١ طناً وتتابعت هذه الحالة الى وقتنا الحاضر حتى كانت زيادة الواردات على الصادرات ١٤٣٧ طنا في سنة ١٩٣٤ اي اننا انتجنا في تلك السنة ما لا يزيد على ٦٥٠٠ طن بنقص ٣٠ بالمئة عن اخصب سنة في الانتاج بعد الحرب (١٩٢٤) او ما يقارب نصف معدل الانتاج في السنين التي سبقت الحرب العظمى . وعليه سنبحث في ما يلي اسباب هذا التأخر ونقتصر في ذلك على الرئيسية منها :

(١) عدم تقدم طرق الانتاج ومجاراتها للتحسن الصناعي :—

ان اساليب الانتاج المستخدمة في عمل الصابون عندنا لا تزال حتى وقتنا هذا (ما عدا بعض الشواذ) كما كانت عليه منـذ القدم فنحن نأخذ اجود المواد الاولية اي زيت الزيتون ونحولها الى صابون لا يتمشى مع اذواق المستهلكين وطلباتهم في وقتنا الحاضر . ولا يخفى ان نجاح اي تجارة كانت يرتكز في الدرجة الاولى على تموين المستهلكين بحاجات طبق رغائبهم واذواقهم وهذه الاذواق متقلبة مع الزمان والمكان فما كانت جدتي تحسبه منتهى الكمال ترفضه زوجتي او شقيقتي اليوم . والصابون الذي كان يصلح لغسل اقمشة قطنية لا تستطيع ان تغسل به الاقمشة الحريرية الناعمة او الصوفية . وما يلائم مطاليب اهل حلب لا يرغب به اهـل دمشق مثلا . وما يصلح من الصابون لغسل الثياب لا تغسل به السيدة المعاصرة وجهها وهلم جرا . واذا درسنا صابوننا وجدنا فيه عدة امور غير مرغوب بها في الوقت الحاضر بالرغم من انه صابون جيد على الاجمال . ومن ذلك ما يأتي :

ا . ان الشكل والحجم الذي يقطع به الصابون صعب الامساك خصوصا اذا كانت الغاية استعماله لغسل اليد والوجه — وقد لا يضر هذا بسوق الصابون في سوريا نفسها لان السكان اعتادت عليه غير انه يقلل من رغبة الناس به في الاسواق الخارجية كاوروبا مثلا حيث الاسواق واسعة ولها مقدرة هائلة على الاستيعاب اذا روعي في البضاعة اذواق المستهلكين .

ب . ان عادة سكب الصابون على الارض فوق فرشة من الكلس او التراب قبل تقطيعه تدخل اليه مواد غير مرغوب بها اذ تخدش الملمس وتقلل من قيمته فيخسر المشتري بضعة اجزاء في المئة مما يحسبه صابوناً نقياً .

ج . إن صابوننا قليل الرغو بطيئه فيضطر المرء عند غسل الثياب ان يضع في الماء مواد كالرماد مثلا ليزيد في رغوته او ان يغلي الماء لنفس الغاية بينما الصابون الاجنبي الذي هو دون صابوننا جودة من حيث المواد الاولية يرغو بسهولة . ولعل البعض يقول ان هذه الخاصية من حسنات صابوننا لان القطعة تكفي مدة اطول . وهذا غير حقيقي لان الصابون الذي يرغو بسرعة لا تمره الغاسلة على الثياب

الا قليلا فيعطي بعدها رغوة جيدة هي التي تنظف الثياب . وعليه تؤدي القطعة منه ذات الخدمة التي نحصل عليها من صنف صابوننا اذا اخذناها وزنا لوزن .

د . المصبنة عندنا تشتغل من ثلاثة اشهر الى اربعة في السنة وتعطل بقية الاشهر . وهذا يزيد في تكاليف الانتاج لان رأس المال اللازم متعادل تقريبا في حالتي العمل الدائم او المتقطع ومتى قلب رأس المال مرارا في السنة (اربع اوخمس مرات في صناعة الصابون) تهبط تكاليف الانتاج وتزداد الارباح وتزيد قوة المنتج في المنافسة بالاسواق اذ يستطيع ان يخفض سعر الكيلو بضعة غروش بالنسبة لهبوط التكاليف الثابتة .

ه . عدم ممارسة المنتجين طريقة التوضيب والتنسيق وجعل الصنف متماثلا من سنة الى اخرى واستخدام علامات فارقة جلية . وكل ذلك يقف حجر عثرة في سبيل ايجاد اسواق دائمة لصابوننا وقد برهن مؤخرا دون جدال على تأثير اتباع هذه الطريقة . فاحد كبار صانعي الصابون في نابلس يجني اليوم ارباحاً عظيمة ويجد اسواقا دائمة لصابونه اذ ان العلامة الفارقة وتماثل الشكل على مر الزمان يمكنه من الاعلان عن منتجاته فيطلبها المستهلكون باسمها المعروف ويرغب الباعة التعاطي بصنفه كنتيجة لذلك .

(٢) الحواجز الكمركية في مصر وتركيا :—

لا ينبغي ان يدور في خلد القاريء اننا ننسب تأخر صناعة الصابون عندنا الى عوامل داخلية نحن نلام عليها فحسب . بل هنالك عوامل اخرى خارجة عن مقدورنا . فاسواقنا الرئيسية في الماضي كانت العراق وتركيا ومصر وقد فقدنا كما بينا آنفا سوقي مصر وتركيا . السبب في ذلك الحواجز الكمركية التي وضعها القطران على صابوننا في سبيل حماية الصناعة عندهما وتنشيط نموها في بلديهما فاصبح صابوننا بعد دفع الرسوم الكمركية العالية لا يستطيع ان ينافس منتجات غيرنا من المصدرين خصوصا ان تكاليف انتاج الصابون في اوروبا اقل من تكاليفنا لاعتمادها على مواد اولية اقل جودة وثمنا مما نستخدم نحن فيدفع هذا الرسوم الكمركية ويباع مع ذلك رخيصا والناس اليوم وقد خنقتهم الازمة الاقتصادية يطلبون الاقتصاد ويركضون وراء الرخيص .

(٣) منافسة الصابون الفلسطيني والافرنسي :—

ان اكثر ما تستورده سوريا من الصابون ان لم يكن كله يأتيها من فلسطين وفرنسا ومعظم هذا الصابون هو من الصنف الذي يدعى بصابون مرسيليا واساس منافسته الفعالة لصابوننا في عقر دارنا هو الثمن . فمعدل ثمن الطن مما جائنا من فلسطين سنة ١٩٣٤ كان ٧٣ ليرة سورية وما استوردناه من فرنسا في السنة نفسها كان معدل ثمنه ٧١ ليرة سورية للطن اي ان الرطل يكلف التاجر بعد دفع كل الرسوم بين ٢٣و٢٥ غرشا سوريا بينما بيع الصابون الطرابلسي والحلبي في تلك السنة بين ٤٠ و٥٠ غرشا سوريا للرطل وعلى هذا الاساس يرغب فقير الحال في البضاعة المستوردة ويعرض عن الوطنية . وقد تنبه منتجو الصابون في فلسطين لهذا الامر فتحول اهتمام معملين كبيرين في يافا الى انتاج الصابون المرسيلي وجعلا يصدرانه الينا فوجدا اسواقا واسعة منتجة تستوعب اكثر ما يخرجه المعملان الآنفا الذكر .

(٤) عدم اهتمام المنتجين في ايجاد اسواق جديدة :—

وهنالك عامل رابع نعتقد ان اللوم يقع فيه علينا وهو اننا عندما فقدنا اسواق تركيا ومصر لم نوجه نظرنا شطر اسواق اخرى تحل محلها ولم نسع الى ذلك لا بطرق الاعلان ولا بمحاولة تخفيض تكاليف الانتاج لنتمكن من جذب اسواق جديدة ، ولا بتحسين الصنف في ظواهره الخارجية ليصبح مشوقا للشارين في اقطار اوروبا وافريقيا وغيرها .

اساليب تنشيط الصناعة واعادتها الى سابق زهوها .

بينا العوامل الرئيسية في تأخر صناعة الصابون في السنين الاخيرة فلنلق الآن نظرة اجمالية مقتضبة على طرق تنشيط هذه الصناعة التي يعتمد عليها في معيشتهم الوف المزارعين والعمال ومئات المنتجين

والتجار ويمكن حصر هذه العلاجات في بضعة منها رئيسية وهي :

(١) تحسين طرق الانتاج :

على ارباب المعامل والمصابن ان يسعوا سعيا حثيثا في تجديد طرق الانتاج القديمة المتبعة حتى اليوم . وهذا التجديد عليه ان يتبع خططاً مختلفة اهمها :

ا — تحسين الصنف الذي ننتجه في الوقت الحاضر بمنع ادخال المواد الغريبة فيه من كلس وزيوت رديئة وباتباع طرق طبخ لا تترك مواد قلي غير متفاعلة مع الزيت لان بقاءها يقلل من جودة الصنف وصلاحيته للبشرة وللاقمشة على السواء . وعلى المنتجين ان يتفقوا في اتحاد يضمهم كلهم، ويقروا استعمال علامة مسجلة لهم جميعاً وأن يشتركوا في مصاريف الاعلان على هذا الصابون في بلادنا والبلدان الاخرى ويستخدموا اساليب فعالة مشوقة في ذلك . فالاعلان في يومنا هو حياة التجارة وعليه يتوقف كثير من سر نجاحها ورواجها .

ب — الاهتمام بانتاج انواع صابون اخرى رخيصة الثمن كالصابون المرسيلي المعمول في فلسطين وفرنسا ليحل بين الطبقة الفقيرة محل المستورد منها و يستعيد هذا السوق الذي اصبح يستوعب في وقتنا الحاضر ما يزيد على ١٨٠٠ طن في السنة . ومن الممكن ان يعمل هذا الصنف من خليط من زيت الزيتون والزيوت الاخرى النباتية فيعطي رغوة جيدة و يصبح صالحا للغسل بالماء البارد .

ج — تحول الجهود الى انتاج صابون مطيب فاخر من زيت الزيتون يباع قسم منه في اسواقنا الداخلية التي تستوعب في وقتنا الحاضر حوالي ٧٠ طن منه سنويا ولا بد ان تزيد مقطوعيته في المستقبل . ومن ثم السعي لاصدار هذا الصنف الى الاسواق الخارجية. فاميركا وانكلترا وفرنسا اليوم تنتج الوف الاطنان منه وتصدرها الى البلدان الاخرى مع انها تستورد مجمل المواد الاولية الداخلة في انتاجه ونحن هنا ننتجها عندنا . وعلينا ان نوضب هذا الصنف ونحسن له وتنسيقه ليكون متماثل الشكل والجودة دائما لتتحول الانظار اليه ونؤمن له سوقا دائمة .

(٢) انشاء معامل حديثة :

وللوصول الى الغاية السابقة علينا ان نؤسس معامل عصرية معدة بالادوات والماكينات الحديثة اذ بدونها لا يمكننا ان نتوصل الى تحسين الصنف والتأكد من تناسقه المستمر صنفاوجودة . ويتطلب من هذه المعامل ان تدور رحاها طيلة السنة دون توقف لتتوزع المصاريف الثابتة على الانتاج فتتدنى التكاليف . ولا يعزب عن البال ان عندنا ميزة أخرى غير جودة المواد الاولية وتوفرها وهي رخص اليد العاملة الذي يمكننا من الانتاج بتكاليف اقل بكثير من تكاليف المنتج الاميركي او الانكليزي او الافرنسي . واذا كنا لا نقدر افرادا على القيام بمشروع كبير كهذا فعندنا ان نؤسس شركات مساهمة يشترك في تغطية رأس مالها اصحاب المعامل المختلفة . وبامكان المعامل العصرية هذه ألا تقتصر على انتاج الصابون فحسب بل باستطاعتها ان تتعاطى تصفية الزيوت وبيعها والاستفادة من المواد التي تتولد خلال عملية طبخ الصابون من غليسرين واملاح متعددة تذهب سدى في اساليب الانتاج الحاضرة وتطرح دون فائدة بينما يمكن بيعها اذا افرزت بأثمان حسنة تغطي قسما من المصاريف وتخفض تكاليف انتاج الصابون نفسه .

(٣) السعي الحثيث لايجاد اسواق جديدة :

نعلم جليا ان الصابون من الضروريات ولذلك له سوق واسعة في كل قرنة من المعمور واكثر بلدان العالم لا تنتجه بل تستورده من غيرها فلماذا لا نوجه السعي شطر البلدان التي لم تكن سوقا لصابوننا في الماضي فندخله اليها . وعلى اساس جودته نرغب المستهلكين به فينفتح امامنا مجال واسع لصناعة يمكنها النمو كثيراً عندنا لحصولنا على ميزات عديدة طبيعية فيها . ولا بد من الاهتمام ايضا في تشجيع زيادة المغروس من الزيتون ليتوفر لدينا من الزيت كميات كبيرة نستخدم قسما منها في عمل الصابون ونصدر الباقي عن حاجاتنا للطعام الى اميركا مثلا . فالولايات المتحدة تستورد سنويا عشرات آلاف الاطنان من زيت الزيتون وقد كانت ايطاليا خلال

سني ١٩٢٩ — ١٩٣٣ تأخذ من عندنا الزيت بكميات كبيرة فتصفيه وتصدره بدورها مع زيوتها الى الولايات المتحدة .

(٤) الاتفاقات الكمركية :

على الحكومة ان تهتم جديا بالوصول الى عقد اتفاقية كمركية مناسبة مع تركيا ومصر لتسهيل دخول صابوننا وزيوتنا اليها فان رفع الرسوم الكمركية عن حاصلاتنا لم يغن هذين القطرين عن استيراد الصابون من بلدان اخرى او على الاقل الزيت الذي يستخدم في عمل الصابون . ونحن في سوريا من احسن عملاء هذين القطرين نشتري منهما اكثر بكثير مما نبيعهما من الحاصلات وليس هنالك من ضرر او مانع من تأسيس تبادل تجاري يعود بالفائدة المشتركة عليهم وعلينا .

هذا مارأيت ان اقتصر على ذكره راجيا لصناعة الصابون في سوريا التقدم والسير بنشاط نحو الهدف الذي نرغب فيه كلنا والسلام .

سوريا ولبنان

منع تصدير الذهب

صدر قرار من المفوضية الفرنسية العليا يمنع تصدير الذهب من سوريا ولبنان الى خارج البلاد وذلك نتيجة اضطراب الاسواق التجارية وتقلقل اسعار السلع فيها من جرآء تخفيض قيمة الفرنك وارتباط النقد السوري واللبناني به .

وقد قررت الحكومة السورية حظر اخراج الحنطة والدقيق الى الاسواق الخارجية . وتفكر بلدية دمشق ان تتولى بيع الدقيق في العاصمة منعاً للاحتكار والتلاعب بالاسعار . وينتظر ان تحذو المجالس البلدية في المدن الكبرى حذو المجلس البلدي للعاصمة .

موسم الاصطياف في لبنان

بلغ عدد الذين أموا لبنان من مصر وفلسطين والعراق لقضآء فصل الصيف في هذا العام ٧،٧٨١ نفساً يقابلهم في العام السابق ١٠،٨٢٠ نفساً . ويعزى هذا النقص الى حوادث الاضطراب التي وقعت اخيراً في فلسطين .

الزراعة في فلسطين وشرقي الاردن

خلاصة اقتراحات المستر ف. ا. ستوكديل المستشار الزراعي لوزارة المستعمرات

فلسطين

تواص عامة

١ — مراقبة الينابيـع والانهر مراقبة منتظمة مستمرة حتى لا يضيع منها شيء سدى . ثم الاهتمام بتكثير عدد الآبار الارتوازية .

٢ — زيادة غرس الاشجار في الاحراج مع العناية بمجاري المياه فيها حتى لا تسبب تفتت التربة .

٣ — وجوب حمـاية الاشجـار المثمرة باقامـة حواجز لصد الريح عنها .

الاثمار الحمضية

١ — ارشاد الزارع الى اصلح الاغراس للزراعة ، والى المساحة الواجب افساحها بين غرسة واخرى .

ويجدر بدائرة الزراعة ان تذيع معلومات عن كيفية تحويـل نفاية المزارع والمنازل في المدن الى زبل .

٢ — اجراء تجارب دقيقة للوقوف على درجة الملوحة في المياه المستعملة للري فيختار لكل درجة منها الاشجار التي توافقها .

٣ — تقضي الحاجة بوجوب تمديد موسم البرتقـال وزيادة الاصناف المزروعة منه فلا يحسن الاكتفـاء بالنوع المعروف بالشموطي ، وبايجاد طريقة لحفظ الاثمار بواسطة الغـاز مثلا او غيره ، ويجدر ان يشترك في بحث هـذا الامر « مكتب البحوث الجوية في كمبردج » .

٤ — اما بخصوص حجم الصندوق المعد لشحن الاثمار فالافضل ان يكون اصغر من حجمه الحالي .

٥ — زيادة التدقيق في فحص الثمر قبل شحنه مـع تسهيل اجراءات هذه المهمة .

٦ — تشجيع مبدأ التعاون القائم اليوم بين شاحني الثمر . اما من جهة تأسيس وكالة مركزية لمراقبة شحن الثمر وبيعه في الخارج فلم يحن بعد اوان العمل بمشروع كهذا ، ولا يحسن التسرع في انشائه

٧ — تدعو الحاجة اليوم الى الاهتمام بالثمر الذي لا يكـون له سوق في الخارج فمن السهل ايجاد صناعات له لتحويله الى مربى او هلام ومثل ذلك . ومن واجب الحكومة تنشيط ما ينشأ في البلاد من المصانع لهذه الغاية .

٨ — ان هبوط اسعار البرتقال والـكريب فروت في خلال الموسم الماضي يدعو الى وجوب تخفيض نفقات الانتاج، واهم ما يقترح في هذا الشأن تخفيض الضرائب المفروضة على الاراضي المزروعة اشجاراً حمضية مع اعفاء، جميع ما يرد من الادوات والمواد التي تدخل في عمليات شحن الثمر من الرسوم الجمركية .

٩ — السعي لتنظيم الاسواق المحلية لتصريف اكبر كمية ممكنة من الثمر، ولما كان ما يباع منه محلياً هو من صنف واطيء فيجب ان يستعمل في صنع المربيات مثلا حتى يزيد عندئذ الطلب محلياً على الاصنـاف الجيدة كالتي تشحن للخارج .

والمنتظر ان يواجه تجار الاثمار الحمضية بفلسطين مصاعب جمة في المستقبل القريب اذا لم تتخذ فوراً الاحتياطات التالية :

ا — ايجاد اسواق جديدة مع توسيع مدى الاسواق الحالية في الخارج .

ب — توسيع مجال الصناعات التي اسست حتى اليوم لصنع الشراب والمربيات وغيرها فيستطاع عندئذ استنفاد مقادير كبيرة من الاثمار التي لا تصلح للشحن .

صناعة الالبان

١ — يجب تربية اصناف جيدة من البقر البلدي ويحسن لذلك

ان تسفد عليه ثيران شامية منتخبة ليتولد من هـذا السفـاد صنف قوي . ويفضل البقر الشامي لهذه الغاية على الاجنبي البعيد الموطن لقرب الشبه بين مناخ فلسطين ومناخ سوريا .

٢ — لم تنظم بعد صناعات الالبان عند العرب فيجب ان يشيع بينهم تـأليف جمعيات تعاونية تعني بتصريف محصولات المزارع .

٣ — ان ما يتكبده صاحب مزرعة في فلسطين من النفقات على مزرعته جسيم جداً ولذلك يجدر به ان يحرص على ان تكون علوفة مواشيه مما يمكن الحصول عليه محلياً وهو وافر .

الدواجن

حصل تحسن كبير في امر تربية الدواجن الانتفاع بمنتجاتها وان تكن نفقاتها كثيرة وارتفاع النفقات يعود الى كثرة الوفيات من الطيور الداجنة .

ولا يزال الوارد الى فلسطين من البيض والدواجن عظيما مقداره مع ارتقاء فن تربية الدواجن عند العرب في خلال السنوات الماضية الا انه يحسن مراقبة العمل في المزارع العربية بصورة عامة لمدة سنتين او ثلاث مع الاهتمام بتشجيع الاهالي على انشاء نظـام تعاون بينهم لتصريف المحصول .

الاشجار الثمرة

تبدي دائرة الزراعة والاحراج اهتماما كبيراً في وقاية الاشجار المثمرة على ان وفرة المحصول من الثمر او قلته تتوقف على مصير الحشرات القتالة التي يجب بذل كل مجهود مستطاع لابادتها .

الـكرمة : يزداد الطلب على الخمر كما تزداد ايضاً مساحة الاراضي الصالحة لزراعة الـكرمة في كثير من المقاطعات . ونظراً لزيادة الطلب على الاصناف الجيدة من العنب يجب ان يختار للزراعة اجود الاصناف وافخرها مما يصلح محصوله لاصداره للخارج .

الزيتون : يجب وضع صناعة زيت الزيتون على اسس منظمة مع تحسين طريقة القطف وعصر الثمر . ولا بأس من توسيع نطاق زراعة الزيتون .

الحبوب

يجب ان تختار الحبوب المراد توزيعها على الفلاحين من اجود الانواع ، ويحسن تأسيس حقل لتجربـة هـذه الحبوب لانتخاب افضلها .

التبغ

المجال واسع امام زراعة التبغ اذا امكن وجود سوق له في الخارج وواضح ان افضل اصناف التبغ هو الواجب اختياره للزراعة .

الخضر

لا مانع من ان يرسل تجار الخضر كميات من الخضار المبكرة لبلاد الانكليز على سبيل التجربة .

تربية المواشي

لا ينتظر حصول تحسين في هـذه الناحية قبل الاهتمام بمسألة العلوفة وقد اجريت عدة تجارب لتحسين المراعي الطبيعية لـكنه يجب في الوقت نفسه زيادة المزروع من الغلال التي تستعمل علفا ، مع تشجيع الاهالي على اتخاذ الصبار علفا للمواشي مع غيره من الخضر الصالحة لذلك .

اما من جهة تجفيف النبات الصالح للعلف وكبسه فمن الممكن تحسين الطرق المتخذة لذلك تحسيناً فنياً .

ولا يسعني هنا الا ان اشير الى بعض امور يجب الاهتمام بهـا بنوع خاص مثل الاراضي الجبلية وتحسين المراعي ، وتوسيع زراعة الاشجار الثمرة واصلاح طرق الري وزيادة الاقبال على زراعة الزيتون ، ولا يقل عن ذلك اهمية حالة الاشجار الحمضية في منطقة عكا فان تربة الارض هناك لا تصلح كثيراً لزراعة البرتقال . افلا يكون اوفق لاهالي القضاء لو عدلوا عنه وانصرفوا لصناعة الالبان مثلا ، او لزراعة صنف آخر من الشجر توافقه تربة الارض ؟

الزراعة في المدارس

يحسن وضع مشروع اعم من المشروع الحالي للجنائن التابعة لمدارس الحـكومة ، ولا يكون ذلك الا بتوسيع مبدأ التعاون القائم بين دائرة المعارف ودائرة الزراعة في هذا الشأن ثم ان تدريب معلمي المدارس الابتدائية في المواضيع الزراعية مهم جداً . »

وهناك اقتراحات مختلفة اكثرها في يتعلق بدائرة الزراعة والاحراج ومراقبة الثمر وغير ذلك .

شرقي الاردن

لم يكن تقرير الاستاذ عن شرقي الاردن وافيا نظراً لقصر المدة

التي قضاها في تلك الربوع ولم تزد على اربعة ايام . واهم مقترحاته تنحصر في ما يلي :

١ — تدبير مخصصات لمشترى بذور من الشعير والقمح من الجود نوع لتوزيعها على الزراع .

٢ — تأسيس محطة زراعية للتجارب بالقرب من عمان وتوسيع حقل الرصيفة حتى يشمل تجربة زراعة اغراس من الاشجار المثمرة.

٣ — تأليف جمعيات تعاونية وانشاء دائرة خاصة تعنى بترقية وسائل الري على مبادئ فنية. ومما يساعد على تحقيق ذلك، السرعة في تسوية المشاكل الحاصلة بين اصحاب الاراضي فان تسجيل الاراضي المختلف عليها يعد افضل وسيلة لوضع حد للنزاع القائم على الحقوق، ولزيادة اهتمام المالك بتعمير الارض واستغلالها . »

موسم السياحة في مصر

يقدر الدخل من موسم السياحة في القطر المصري في السنة العادية بنحو مليون جنيه ، فاذا فقد هذا الرقم من ميزانية الحكومة المصرية فالخسارة لاتكون زهيدة . اماموسم هذه السنة ١٩٣٥—١٩٣٦ فلم يكن مرضياً . ان اغلب حكومات العالم يبذل عناية خاصة بامر السياحة لاعتقاد هذه الحكومات انما يدخل البلاد من اموال السياح يؤلف جزءاً يعتد به من ايراداتها عامة . ودليل هذه العناية ماتخصص في الميزانية لبث الدعوة للسياحة وتشويق الناس اليها . وفيما يلي مقدار ما انفقته الحكومات التالية في سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ على الاعلان وغيره من وسائل الترغيب والتشويق للسياحة في بلادها :

الحكومة	جنيه
فرنسا	٢٥٠،٠٠٠
كندا	٥٠٠،٠٠٠
اليابان	٢٥٠،٠٠٠
ايطاليا	١٠٠،٠٠٠
سويسرا	٦٠،٠٠٠
برمودا	٥٠،٠٠٠
زيلاندا الجديدة	٣٥،٠٠٠
جنوبي افريقيا	٣٥،٠٠٠

اما الحكومة المصرية فلم تنفق في تلك السنة لهذه الغاية الا ١٠،٠٠٠ جنيه اي ما يساوي واحداً بالمئة من المجموع المخمن للايراد . والذين بحثوا عن الاسباب التي ادت لكساد موسم السياحة هذه السنة ، لايرون ان السبب الاساسي هو الموقف الدولي حوالي البحر المتوسط ، لان الخطر الذي كان يخشى وقوعه من هذا الموقف قد انقضى قبل ابتداء موسم السياحة ، وقد انجلى الجو لحد انه لم يبق ما يبرر تردد السياح في المجيء لمصر . وعندي ان العامل الاساسي الذي جعل طالبي السياحة يحجمون عن زيارة مصر هذه السنة هو التقارير المرعبة التي كان يبعث بها اصحابها من القاهرة لجميع جهات العالم محتوية تفصيل الاضطرابات التي قام بها الطلبة وقد كتبت بصورة مبالغ فيها جداً . فالخوف من مواجهة حالات خطيرة كالتي وصفت في التقارير هو الذي حمل السياح على العدول عن زيارة مصر في هذا الموسم ، واختيار محلات اخرى وما اكثرها ، حيث يتمتعون باقامة هادئة امينة تحت جوصاف . وتأثير هذه الاضطرابات التي شاهدناها في مصر على موسم السياحة لا يعتبر امراً غير عادي ، وبالتالي لا يستغرب تاثيره على الدخل السنوي للبلاد .

(عن تقرير الغرفة التجارية البريطانية في مصر)

القطر المصري

السياسة المالية المصرية

بعد ابرام المعاهدة

ان ابرام المعاهدة بين مصر وانكلترا يفتح على مصر ابوابا عديدة من الانشاء والتجديد قد تكلفها نفقات طائلة — والناس يتسألون فيما بينهم عما تنوي الحكومة عمله لتدبير الاموال للقيام بهذه الالتزامات مع ما هو معلوم من ان مواردها معروفة ومحدودة . فهل تقدم على عقد قروض ؟ لذلك رأينا ان نتحرى الامر من مصادره العليمة وان نستوضح بعض المسؤولين في وزارة المالية رأيهم في هذا الموضوع فاستخلصنا ما يأتي :

عندما اقدمت الحكومة المصرية على عقد المحالفة مع الحكومة الانكليزية كانت تعرف تماما مقدار الالتزامات التي تفرضها عليها نصوص المعاهدة . وهي تعرف في الوقت نفسه كيف تنهض بهذه الالتزامات وتخلق لها الموارد المالية اللازمة من غير حاجة الى الاقتراض من الخارج لأن سياسة القروض المالية قد اضرت بالبلاد ضرراً بليغا ما زالت اثاره ماثلة امام اعيننا . والحكومة في غنى عن تكرار هذا الخطاء الذي يؤدي الى ضياع الثقة من الناحية المالية . ولذلك فانها ستلجأ الى وسيلتين لتدبير المال اللازم الاولى هي تخفيض المصروفات تخفيضاً كبيراً يشمل جميع ابواب ميزانية الدولة ومن بينها الوظائف العامة والثانية فرض ضرائب على رؤوس الاموال المصرية والاجنبية ضمن الحدود التي رسمتها القوانين العصرية وكانت الامتيازات الاجنبية حجر عثرة في سبيل وضعها ، ثم تطبيقها بالعدل على سكان البلاد جميعاً .

خذ مثلا للدلالة على شذوذ الحال في مصر من هذه الناحية وعلى غل يد الحكومة بصورة لامثيل لها أن ما يتداول في البورصة المصرية سنوياً لا يقل عن خمسين مليوناً من الجنيهات . ومع ذلك لا يصيب الحكومة شيء من فوائد هذه الاموال ! والحكومة لا تنوي تخفيض مرتبات صغار الموظفين والمتوسطين منهم بل تخفيض عدد الوظائف تدريجياً . ثم ان التشريع الحالي الذي تنوي سنه سيطبق على المصريين والاجانب معا . والتشريع الذي يشترك الوطنيون في الخضوع له لا بد ان يكون معقولا مستمداً من الروح السائدة في القوانين العصرية المعمول بها عند الامم التي سبقتنا تمدنا وارتقاء .

الجنيه المصري في السوق المالية المختلطة

الجنيه المصري وطيد المركز في السوق المالية وهو لا يزال مرتبطا بالجنيه الانكليزي من حيث القيمة ولم يظهر في هذا المحيط ما يدل على اتجاه في سعره يدعو الى خفض قيمته او زيادتها . ولكن بعض البنوك الاجنبية في الاسكندرية اخذ يبيعه للدفع بعد اجل معين بسعر يقل قرشين عن قيمته الحالية . ولكن البنك الاهلي مازال يحسبه بقيمته الاصلية بالنسبة الى الجنيه الاسترليني ولا يضيف الى القيمة الا ما يفرضه نظام التعامل في البنوك من الربح . ولاشك بان ما اشيع عن احتمال فصل الجنيه المصري عن الاسترليني بسبب المعاهدة المصرية الانكليزية هو السبب في ما تقدم . وعلى اي حال فالجنيه المصري قائم على اساس متين من الثروة الوطنية وحالة

الدولة الاقتصادية وان كان قد اتبع الاسترليني عند خفض قيمته بسبب خروج انكلترا عن قاعدة الذهب فانه لا يخشى ان تنخفض قيمته تحت هذا الحد .

القطن المصري بدلا من السماد الالماني

يبلغ مقدار السماد الذي تستورده مصر من المانيا سنويا حوالي مئة الف طن وتدفع مصر قيمة هذه الكمية نقدا . واخذت مصر من مدة سنتين في مفاوضة الحكومة الالمانية ان تقدم لها قطنا مقابل ما تستورده من السماد . وقد تم الاتفاق اخيراً بين الحكومتين على ان تورد مصر لالمانيا كمية من القطن توازي ١٥ الف طن من السماد وانتهز وزير المالية فرصة وجوده في المانيا فعقد اتفاقاً على ان تزاد هذه الكمية في المبادلة الى اكثر من ذلك .

أثر اشاعة تخفيض العملة المصرية في سوق القطن

من المسائل التي تعنى بها المقامات التجارية في الوقت الحاضر معرفة اتجاه الاسعار اذا قطعت العلاقات بين العملة المصرية والعملة الانكليزية . وترى المقامات التجارية في الاسكندرية ومنشستر ان العوامل الاقتصادية اذا لم تعزز مثل هذا العمل فانه يحتمل ان تحدثه العوامل السياسية . وهناك شكوك كثيره في هل يرمى تخفيض العملة المصرية الى تنشيط صادرات البلاد او تسهيل وارداتها . ومن المحتمل ان لا تقوم المخاوف من هذا التغيير على اساس متين. ولكنها مع هذا عامل له اثره في السوق اليوم، ولذلك اضطر معالي وزير المالية الى اصدار تكذيب رسمي بشأن النقد المصري رغبة في القضاء على هذه المخاوف والاشاعات .

العلاقات التجارية بين مصر وفلسطين

تتفائل المقامات التجارية في مصر بتحسين الاعمال التجارية مع فلسطين لان الاتفاق بينهما الذي دخل في دور التنفيذ يتناول تجارة الفواكه والخضر وزيت الزيتون والصابون ويذكر القراء ان برتقال يافا القي فعلا في البحر في ميناء الاسكندرية لان مستورديه رفضوا ان يدفعوا الرسوم العالية التي فرضت عليه لمنع دخوله الى البلاد.

تركيا والاصلاحات التي تمت فيها

الطرق الحديدية والسياسة المتبعة حيالها :

كانت الحاجة ماسة الى تزويد البلاد التركية بشبكة من الخطوط الحديدية تربط حدودها بعضها ببعض . وكانت الحكومة قد اهتمت قبل كل شيء بشراء الخطوط الحديدية التي كانت بايدي الاجانب الذين لم يكن لهم غرض الا الحصول على اكثر ما يمكن من الارباح من وراء ذلك المشروع دون ان يعيروا مصالح البلاد الاقتصادية اي اهتمام . وكثيرا ما كانت مصالح الشركات صاحبات الامتياز تناقض مصالح الدولة .

وعند ما قبضت الحكومة الجمهورية على زمام الدولة لم يكن في تركيا الا ٤،٠٣٣ كيلو مترا من الخطوط الحديدية كانت جميعها ملكا للشركات الاجنبية فاشترت الحكومة هذه الخطوط جميعا . وفضلا عن ذلك فان الحكومة الجمهورية قد اتمت في خلال الاثنى عشر عاما الاخيرة انشاء ٢٥٠٠ كيلو متر من الخطوط الجديدة . ويجري العمل الان في انشاء ١٠٠٠ كيلو متر من المشروع الجاري اعداده لانشاء ٢٠٠٠ كيلو متر اخرى .

ثم اخذت الحكومة على عاتقها تمشيا مع هذه السياسة الانشائية الحكيمة انشاء الثغور وتجهيزها بالمعدات اللازمة وتنظيم العمل فيها اما الثغور التي تم انشاؤها فهي مرسين وهرقلة وزنجولداك وصمسون وطرابزون وجميعها ملتقى خطوط حديدية وبالجملة فقد ساعدت سياسة الخطوط الحديدية في تركيا الجمهورية على ربط البحر الابيض المتوسط بالبحر الاسود .

الصناعات في تركيا :

ان ايجاد مجموعة من الصناعات الوطنية في تركيا من اهم المشكلات التي واجهت تركيا الجديدة والتي كان يتعين عليها ان تجد حلا لها . فتطور الالات واتقانها اوجد في الغرب الشعور بالحاجة الى التوسع التجاري لتصريف المنتجات الصناعية . وقد كانت الصناعة ورؤوس الاموال محصورة في ايدي بعض الدول دون

البعض الاخر . فادى ذلك الى تسلط البلاد التي كانت قابضة على رؤوس الاموال وعلى ناصية الصناعات على تلك المحرومة من هذه المزايا . كما ادى الاستعمار الصناعي الى الاستعمار السياسي وهو ما نتج عنه ان البلاد المحتلة اقتصاديا انحطت الى مرتبة المستعمرات او شبه المستعمرات تبعا لاضمحلالها سياسيا واقتصاديا. ولقد كان هذا الوصف الاخير منطبقا على الامبراطورية العثمانية .

فلما جاءت الجمهورية التركية بعد الثورة التي قامت بها الامة اقتحمت جميع العقبات وحطمت جميع القيود التي كانت تحول دون تقدمها .

ففي المؤتمر الاقتصادي الكبير الذي انعقد في هذه المدينة في عام ١٩٢٢ وضع الحجر الاول في بناء تركيا الجديدة الكمالية .

وبدأت الحكومة اعمالها فورا بسنها القوانين اللازمة واتخاذها الاجراءات المناسبة لتنفيذ قرارات مؤتمر ازمير الاقتصادي التي منحت تركيا استقلالها ووحدتها الاقتصادية .

وتلخص اهم القواعد التي شيد عليها بناء تركيا الكمالية الاقتصادي في المسائل الآتية :

١ — تجاوز دائرة الانتاج الصناعي الصغير الى الانتاج الميكانيكي الكبير والمشروعات الصناعية الكبرى .

٢ — العمل على جناح السرعة على ايجاد جميع الصناعات التي يمكن الحصول على المواد الاولية اللازمة لها في داخل البلاد .

٣ — تنظيم الصناعة الوطنية بحيث تصبح قادرة على منافسة رؤوس الاموال المنظمة في الغرب ثم الالتجاء الى التدخل الحكومي لحماية الصناعة .

٤ — انشأ بنك الدولة الذي يقوم باعطاء جميع السلفات اللازمة للصناعة الوطنية .

على هذه القواعد قام مشروع ادخال الصناعة في تركيا . وقد كاد مشروع الخمس سنوات الصناعي الاول ان يتم . وسينتهي فعلا في خلال الثلاثة اشهر الاولى من عام ١٩٣٧ . وقد استلزم تنفيذ هذا البرنامج اتخاذ جملة من الاجراءات الادارية والتشريعية والاقتصادية التي كانت ذات اهمية رئيسية في انجاح المشروع .

وفيما عدا المصانع القائمة حقق النظام الجمهوري المصانع الآتية : الزجاج في باشا باغجة ، والكتان في قيصرية والنسيج في بكير كوي وزيت الورد في اسبرطه والكبريت في كتشيبورلو ومصائد الاسماك وتحضير الاسفنج عند خليج ازمير والورق في ازمير .

ولقد استلزمت هذه المصانع التي تعمل الان بكل همة ونشاط راس مال يقدر باثني عشر مليون جنيه استهلكت من المواد الاولية ما قيمته اربعة ونصف مليون جنيه وزاد مجموع انتاجها على ١١ مليون جنيه

اما المصانع التي سيتم انشاؤها في الثلاثة اشهر الاولى من عام ١٩٣٧ فهي ، المنسوجات من الصوف ،والحرير الاصطناعي وهناك برنامج صناعي ثان اوسع مجالا من الاول وهو يشمل الحديد والمواد الكيماوية والسمنت والسيلولوز والفخار والورق ويقدر راس المال المقرر لهذا البرنامج بمبلغ ٥٠ مليون جنيه

والى جانب البرنامج الصناعي قد وضع برنامجان آخران مدة كل منهما خمس سنوات احدهما زراعي والاخر للمناجم والغاية منهما هي تحقيق التدرج في زيادة المنتجات الزراعية والاستغلال المنظم المعقول للثروات الموجودة في جوف الارض ليتسنى مد الصناعات الجديدة بمنتجات الارض ومستخرجاتها .

(عن وكالة الانباء الشرقية)

THE ARAB ECONOMIC JOURNAL

Published every Wednesday by the Arab Publications Co. Ltd. at Connaught House, Jerusalem. P. O. B. 268. Phone 295. Treats the Commercial, Financial, Industrial & Agricultural affairs of Egypt, Palestine, Transjordan, Syria, Lebanon, Iraq & the Arab Peninsula. Editors: F. S. SABA, B. Com., F C. R. A., F.R. Econ. S., A.M.I. Arb. (Responsible Editor); ADEL JABRE, Economist. Manager: T. FARAH. Advertising Manager: M. Y. HUSSEINI. Subscription Rates per annum: In Palestine and Transjordan L.P. 1; in other countries £ 1—4—0. Advertising Rates supplied on request.

مطبعة بيت المقدس ـ القدس